الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني في الفترة ما بين 2013_2015

The financing role of insurance companies in national economy between 2013_2015

محلبي كنزة*

بوشامة مصطفى**

تاريخ الارسال:07-05-2018 تاريخ القبول:20-11-2018

الملخص

يكتسي التأمين أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد الكلي عندما يقدم قيمة مضافة، من خلال الدور الذي تؤديه شركات التأمين كممول للاقتصاد، بواسطة أقساط التأمين التي تحصلها هذه الشركات طوال السنة ما يشكل كتلا نقدية معتبرة في الاقتصاد. تؤدي شركات التأمين في الجزائر هذا الدور من خلال الالتزامات المقننة التي تكونها كل سنة، والتي توظفها في أنشطة استثمارية مختلفة، ويعتبر هذا الدور منوطا بشكل أساسي بتطور النشاط التأميني.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الوطني؛ الالتزامات المقننة؛ شركات التأمين؛ التوظيفات المالية لشركات التأمين.

Résumé :

L'assurance est très importante au niveau macroéconomique quand il apporte une valeur ajoutée, à travers le rôle joué par les compagnies d'assurance en tant que financiers de l'économie, par les primes d'assurance collectées par ces compagnies au cours de l'année, qui constituent une masse monétaire importante dans l'économie. Les sociétés d'assurance en Algérie jouent ce rôle par le biais des engagements réglementés qu'elles les contractent chaque année, et les emploient dans diverses activités d'investissement. Ce rôle est principalement lié au développement de l'activité d'assurance.

* السنة الثالثة دكتوراه ،جامعة البليدة 2، mastrkonoz2014@hotmail.com

** أستاذ محاضر أ جامعة البليدة 2، BOUMUT75@yahoo.com

Mots clef : L'économie national ; engagements réglementés ; les compagnies d'assurance ; les investissements financiers des compagnies d'assurance.

Abstract:

Insurance is very important at the macroeconomic level when it provides added value, through the role played by insurance companies as financiers of the economy, by insurance premiums obtained by these companies during the year, which constitute a monetary mass in economy. Insurance companies in Algeria play this role through the regulated commitments they make each year, which they employ in various investment activities. This role is mainly related to the development of insurance activity.

Key words: National economy; regulated commitments; insurance companies; financial investments of insurance companies.

المقدمة

تعتبر الجزائر من أكثر الدول اعتمادا على المورد البترولي، وقد حمّل ذلك الاقتصاد الجزائري تبعات لأزمات عدة مست أسواق البترول العالمية، آخرها أزمة 2015 عندما عرفت أسعار البترول تدهورا مفاجئا أدى الى تقلص موارد ميزانية الدولة بفارق كبير جدا وفي فترة قصيرة، على ضوء ذلك يجب إعادة النظر بجدية في موارد بديلة لتمويل الاقتصاد.

يعتبر التأمين مصدرا مهما في تمويل الاقتصاد من خلال ما تجمعه شركات التأمين من مدخرات التي تحقن في الاقتصاد في أوجه استثمارية مختلفة تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الناتج الداخلي الخام ومنه نصيب الفرد من الدخل. ولتحقيق ذلك يجب العمل على تطوير قطاع التأمينات والاهتمام بمتطلبات ذلك.

تتوفر الجزائر على 23 شركة تأمين منها العمومية ومنها الخاصة (الوطنية والأجنبية) ومنها المختلطة، وقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات للنهوض بقطاع التأمينات الا أن هذا الأخير لا يزال ضعيفا، ويظهر ذلك من خلال معدل الاختراق (نسبة مساهمة قطاع التأمينات في الناتج المحلي الخام) الذي لم يتعدى 0,80%، في حين مؤشر انتشار التأمين لدى الأفراد (كثافة التأمين) لم

تتعدى 3270 دج. في ظل ذلك نتساءل عن انعكاس ذلك على مدى قدرة شركات التأمين الجزائرية على تمويل المشاريع الاستثمارية في البلد.

من هنا نطرح السؤال الآتي:

كيف يمكن لشركات التأمين أن تؤدي دورا تمويليا في الاقتصاد الوطني؟

كإجابة أولية على هذا السؤال، نتخذ الفرضية الآتية:

نعتبر أن قدرة شركات التأمين على تمويل الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على تطور قطاع التأمينات.

للإجابة على الطرح السابق واختبار فرضية الدراسة، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور:

المحور الأول: مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: دور التأمين في تمويل الاقتصاد

المحور الثالث: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية للفترة ما بين 2015_2013

المحور الأول: مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر أول منتج للغاز في افريقيا وثالث منتج للبترول بعد كل من نيجيريا وأنغولا.[1] ويمثل قطاع المحروقات في الجزائر المورد الأساسي في تمويل الاقتصاد، حيث يعتبر قطاع المحروقات مساهم أساسي في بناء الناتج المحلي الخام (PIB). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

[1] Rapport économique Algérie (Année 2016), Ambassade de Suisse/Alger, Edition 2017, p : 03.

الجدول رقم 01: يمثل تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (%) من PIB في الفترة 2015_2013

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية (%) من PIB	2013	2014	2015
قطاع المحروقات	29,8	27,1	19,2
القطاع الفلاحي	9,9	10,6	12
الصناعات التحولية	4,6	5	5,3
البناء والأشغال العمومية	9,8	10,8	11,3
الخدمات	38,4	41,5	44

المصدر: Rapport économique Algérie (Année), Ambassade de Suisse/Alger, Edition 2017, P : 14.

يظهر الجدول السابق أن الناتج المحلي الخام في الجزائر يتكون من خمسة قطاعات، ويعتبر قطاع الخدمات المساهم الأول فيه بنسبة تصل الى 44%، ويساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة وصلت الى ما يقارب 30% سنة 2013، وانخفضت الى 19,2% سنة 2015، ويعود سبب هذا الانخفاض المحسوس الى انخفاض أسعار البترول سنة 2015 ما انعكس سلبا على صادرات الجزائر من المحروقات ومنه على الناتج الداخلي الخام. أما باقي القطاعات الأخرى فلم تتعدى نسبة مساهمتها من PIB 12%خلال السنوات الخمسة.

وتمثل الجباية البترولية نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، حيث تقوم الدولة بإعداد الميزانية العامة لكل سنة بناء على ذلك، ففي سنة 2017 تم تقدير نسبة ايرادات الميزانية لسنة 2018 من الجباية البترولية ب 41,34 % من اجمالي الإيرادات،[1] وفي سنة 2016 تم تقدير نسبة ايرادات

[1] قانون رقم 17_11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

الميزانية لسنة 2017 من الجباية البترولية ب 39,04%.[1] وتمثل المحروقات معظم صادرات الجزائر للخارج، ففي سنة 2016 بلغت نسبة صادرات الجزائر من المحروقات 93,84%، في حين كانت نسبة الصادرات خارج المحروقات 6,16% فقط،[2] أما في سنة 2017 فقد كانت نسبة صادرات الجزائر من المحروقات 94,54%، في حين بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات صغيرة (5,46%).[3]

هذا الاعتماد الكبير على مورد واحد طالما وضع الاقتصاد الجزائري في مواقف صعبة من خلال ما مر به من أزمات اقتصادية منها: أزمة 1986، الأزمة المالية العالمية 2008، وآخرها أزمة 2015 عندما عرفت أسعار المحروقات انهيارا مفاجئا. حيث فقد سعر البرميل من النفط منذ جويلية 2014 حوالي 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105,6 دولار ليصل في جانفي 2016 الى 26,5 دولار.[4]

تدني أسعار المحروقات سنة 2015 أدى الى تدني مداخيل الجباية البترولية في الجزائر من 7,9%_ سنة 2014 الى 32,9%_ سنة 2015. هذا التدهور في مداخيل الميزانية أدى الى حدوث عجز لم تعرفه ميزانية الدولة منذ خمسة عشر سنة على الأقل، إضافة الى انكماش كبير في

[1] قانون رقم 15_18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[2] Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Centre National de l'Informatique et de Statistiques, Direction générale des douanes, Ministère des finances, Année : 2016.

[3] Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Centre National de l'Informatique et de Statistiques, Direction générale des douanes, Ministère des finances, Année : 2017.

[4] OPEC Monthly Oil Market Report, (http://www.opec.org)

موارد الصندوق النظامي للمداخيل (FRR).[1] ورغم عودة أسعار البترول الى الارتفاع شيئا فشيئا (حسب أسعار السلة المرجعية لمنظمة الأوبيك لشهر ديسمبر 2017 وصل سعر البرميل الى 62,06 دولار للبرميل)،[2] الا أن الاقتصاد الوطني لا يزال متأثرا بهذه الأزمة، ما يستوجب التخلي عن سياسة الاعتماد على مورد اقتصادي واحد واستغلال البديل من القطاعات الأخرى للوقاية من وطأة الأزمات الاقتصادية التي تعرقل عجلة النمو الاقتصادي.

ان تطور قطاع الخدمات هو أحد المحاور الأساسية للنمو الاقتصادي، فهو يعتبر أحد المفاتيح التي تمكن من تنافسية الاقتصاد الوطني. الا أنه ورغم أهمية ما يوجد من بنية تحتية لهذا القطاع في الجزائر (36 بنك عمومي، 23 شركة تأمين، أكثر من 500 شركة هندسة كبرى، و132 شركة استشارية كبرى أيضا)، فان التأخر في قطاع الخدمات الجزائري واضح: حيث يمثل في مجمله حوالي 40% من الناتج المحلي الخام، في حين أن هذه النسبة تتراوح ما بين 60 و70 % لدى الدول المجاورة، وأكثر من 70% لدى الدول المتطورة.[3] وتعتبر خدمات التأمين من أهم مكونات قطاع الخدمات، والدليل على ذلك ما حققته صناعة التأمين في اقتصاديات العديد من دول العالم من تقدم، ويكمن ذلك في قوة العلاقة ما بين التأمين واقتصاديات الدول.

المحور الثاني: دور التأمين في تمويل الاقتصاد

من المعروف أن نشاط شركات التأمين يتصف بنوع من الخصوصية مقارنة بالأنشطة الأخرى، ويرجع ذلك الى كون شركات التأمين تقبض سلفا سعر خدمتها (القسط) قبل وصول الخدمة الى

[1] Ministère des finances, **LE NOUVEAU MODELE DE CROSSANCE** (**SYNTHESE**), Juillet 2016, p : 3.

[2] OPEC Monthly Oil Market Report, (http://www.opec.org)

[3] FCE, Relève succinct des propositions et recommandations contenues dans le document portant, Contribution du forum des chefs d'entreprise –POUR L'EMERGENCE DE L'ECONOMIE ALGERIENNE-, JUIN 2015.

الزبون (التعويض). هذا الأمر يشكل كتلا نقدية معتبرة على مستوى شركات التأمين خلال السنة، ويرجع ذلك أساسا الى ما يسبق التأمين من حالة عدم التأكد من وقوع الخطر أو عدمه، على هذا الأساس تقوم شركة التأمين بحساب احتمالات هذا الأخير وفقا لأسس إحصائية ورياضية يقوم بها خبير يسمى الاكتواري (ACTUAIRE). الا أن هذه الاحتمالات حتى وان احتسبت بشكل جيد، يمكن ألا تكون دقيقة بما يكفي في الواقع بسبب ارتباطها بالمستقبل وعدم اليقين.

ان مشكلتي عدم التأكد من دقة تحديد التزامات شركات التأمين والتذبذبات الكامنة في قيم أصولها تعتبر من أهم الأمور في شركات التأمين وبصور أكبر مما هي عليه في المنشآت الأخرى، فان الاهتمام بالعواقب الخطيرة على حملة الوثائق لأي شركة تأمين معسرة وصعوبة التأكد من ملاءة أو عدم ملاءة الشركة بالمعنى المجرد، أدت الى أن تتطلب هيئات الاشراف والرقابة من شركات التأمين الاحتفاظ بهامش يسر مالي أي بزيادة الأصول عن الالتزامات وهو شرط للاستمرار في الاكتتاب في عمليات جديدة.[1] يتمثل هامش اليسر المالي هذا في المخصصات الفنية، ويقصد بالمخصصات الفنية لشركات التأمين، تلك المخصصات المرتبطة بطبيعة النشاط التأميني ويقتصر وجودها على شركات التأمين وهي تمثل عبئا تحميليا حيث تقابل التزاما مؤكدا يجب خصمه قبل الوصول الى صافي الايراد.[2] فبعدما تتجمع أقساط التأمين لديها تتشكل كتل نقدية معتبرة خلال السنة، ولحين يأتي الوقت الذي تقوم فيه شركة التأمين بالتعويض عن الخسائر المطالب بها عند وقوع الخطر، فان الفوائض من هذه المبالغ (أي الفرق بين ما تم قبضه من أقساط وما تم صرفه من تعويضات ومصاريف أخرى تتعلق بالنشاط)، يكوّن منها مخصصات أو احتياطات فنية كالتزام تفرضه الدولة من أجل ضمان حقوق المؤمن لهم. وتختلف طريقة تكوين

[1] الاتحاد العام العربي للتأمين (محمد الطير)، **الحسابات الفنية والمالية والاستثمار في شركات التأمين**، بدون ذكر دار النشر، مصر، 1994، ص: 103_ 104.

[2] علي أحمد شاكر ومنى محمد عمار، **إدارة ومحاسبة منشآت شركات التأمين**، مركز التعليم المفتوح (جامعة القاهرة)، مصر، 1994، ص: 240.

هذه المخصصات حسب نوع النشاط التأميني (ان كان تأمينات الأضرار أو تأمينات الحياة). والمؤكد أن هذه المخصصات ترد في جانب الخصوم للشركة باعتبارها التزاما يقع عليها لمواجهة حالات الخسائر المحتملة وطبعا يتم مقابلة هذه المخصصات بعناصر الأصول اللازمة، وهنا المغزى حيث تقوم شركات التأمين من خلال هذه المخصصات بتمويل أوجه الاستثمارات المختلفة التي تتمثل في السوق المالي، العقارات، وتوجه نسبة من هذه المخصصات لشراء سندات الخزينة العمومية والتي تتلقى شركة التأمين مقابلها سعر فائدة معين، وبالمقابل تقوم الدولة (الخزينة العمومية) باستثمار هذه المبالغ فيما يلزم الوطن من بنى تحتية ومنشآت وهياكل قاعدية، ما يزيد من الناتج الداخلي الخام (PIB)، ومنه زيادة نصيب الفرد من الدخل (PIB/H) ما يمكن الفرد من شراء بواليص تأمين أخرى، ومنه ارتفاع فوائض شركات التأمين ثم المخصصات الفنية التي تمول الخزينة العمومية ومنه زيادة الاستثمارات، ومنه يرتفع الدخل الوطني ومعه نصيب الفرد من الدخل مجددا، وهكذا تكون الحلقة ما بين التأمين والتمويل. مع الإشارة الى أن الاكتتاب في تأمينات الحياة يؤدي الدور التمويلي بشكل أفضل من التأمينات الأخرى نظرا لاتصاف عقودها بطول المدة، حيث أن أغلب عقود تأمينات الحياة لا تتطلب تعويض المؤمن له أو المستفيد الا بعد انقضاء مدة تتعدى ثلاث سنوات على الأقل، ما يمكن شركات التأمين من الاستفادة من جملة الأقساط المتراكمة كل سنة كقناة لتمويل الاستثمارات المختلفة خاصة منها الطويلة الأجل.

تعتبر المخصصات الفنية على اختلاف أنواعها من أهم العوامل التي تؤثر في نتيجة النشاط التأميني وفي تحديد المركز المالي لشركة التأمين.[1] ففي حين نجد أن بعض الشركات تحقق خسائر في النتائج الفنية للعملية التأمينية، الا أن الناتج النهائي لنشاط هذه الشركات يحقق فائضا (ربحا). وهذا مرجعه أن استثمار احتياطيات شركات التأمين يحقق عائدا كبيرا يفوق الخسائر الناتجة عن

[1] علي أحمد شاكر ومنى محمد عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

النشاط التأميني. من هنا عنيت شركات التأمين باستثمار أموالها وأعطتها أهمية كبيرة لا تقل عن اهتمامها بالنشاط التأميني ذاته.[1]

المحور الثالث: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية للفترة ما بين 2013_2015

توظيف التزامات شركات التأمين الجزائرية يسير وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13_114، وفيما يأتي شرح لهذا المرسوم ودراسة لمسار هذه التوظيفات من سنة 2013 الى سنة 2015.

1 التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في ظل المرسوم التنفيذي 13_114

يلزم القانون في الجزائر شركات التأمين بالقيام باستثمارات بشكل أساسي على أربعة مستويات: الخزينة العمومية، البنوك (العمومية والخاصة)، الاستثمار في الأسهم (شراء الأوراق المالية) في الشركات، وشراء العقارات. ما يميز هذا القانون أنه يجبر شركة التأمين بتوظيف ما لا يقل عن 50% من مدخراتها حصرا لشراء سندات الخزينة العمومية. [2] وذلك عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 13_114 الصادر في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين، فحسب المادة الثانية (2) من هذا المرسوم: "يجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم موازناتها الالتزامات المقننة المكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط التي يحددها هذا المرسوم."[3]

---

[1] الاتحاد العام العربي للتأمين، مرجع سبق ذكره، ص:121.

[2] Conseil national des assurances, **Contribution des Assurance a l'économie**, revue de l'assurance N° 8, Janvier à Mars 2015, P : 26.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 13_114 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين.

أ الأرصدة المقننة (provisions réglementées)

تهدف الأرصدة المقننة الى تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء، وعلى ذلك يجب على شركات التأمين أن تكوّن وتسجل في خصوم موازنتها مختلف عناصر الأرصدة المقننة، والتي نجد ضمنها كل من:[1]

ـ رصيد الضمان: يكون هذا الرصيد لتعزيز قدرة شركة التأمين على تغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم و/ أو المستفيدين من عقود التأمين.

ـ الرصيد التكميلي الالزامي لأرصدة الخسائر المطلوبة دفعها: يكون هذا الرصيد لتعويض عجز محتمل في أرصدة الخسائر المطلوبة دفعها والناتج، خصوصا عن نقص في تقييمها وعن تصريحات الخسائر بعد اقفال السنة المالية وكذا النفقات المرتبطة بها.

ـ رصيد أخطار الكوارث الطبيعية

ـ رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة لمجابهة الالتزامات، وذلك في حالة نقص قيمة مجموع الأصول الممثلة للالتزامات المقننة.

ب الأرصدة التقنية (provisions techniques)

تعد الأرصدة التقنية، رؤوس أموال مخصصة للتسديد الكلي للالتزامات المتخذة حسب الحالة، تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وشركات التأمين التي تنازلت عن حصص في إعادة

[1] نفس المرجع السابق.

التأمين المسماة "الشركات المتنازلة".[1] وعلى ذلك فان تكوين الأرصدة التقنية يختلف حسب الالتزامات الناتجة عن مجالات التأمين (تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار).

في مجال التأمين على الأشخاص نجد كل من الأرصدة الآتية:

ـ رصيد التعديل: ويكون لمجابهة الخسائر المرتبطة بالتأمين الجماعي، لا سيما خطر الوفاة.

ـ رصيد الخسائر المطلوب دفعها: وهي تخصص لتسوية مبالغ الخسائر المتبقي دفعها عند تاريخ الجرد.

ـ الأرصدة الحسابية: وهي تخص عمليات تأمين الفروع: حياة، وفاة وزواج، ولادة ورسملة، الحوادث الجسمانية.

ـ رصيد المساهمة في الأرباح التقنية والمالية.

أما في مجال التأمين على الأضرار نجد كل من الأرصدة الآتية:

ـ رصيد التوازن: يخصص هذا الرصيد للشركة الممارسة لفرع تأمين "القروض" و/أو تأمين "الكفالة".

ـ رصيد التعديل: يخص هذا الرصيد للشركة الممارسة للتأمين من "البرد"

ـ رصيد الخسائر المطلوب دفعها في التأمين على الأضرار غير تأمينات السيارات.

ـ رصيد الخسائر المطلوب دفعها في تأمين السيارات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 13_114 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين، مرجع سبق ذكره.

_ رصيد المساهمة في الأرباح والارجاعات.

ينص المرسوم التنفيذي 114/13 على أن ترد الالتزامات المقننة بما فيها من أرصدة تقنية وأرصدة مقننة، في جانب الخصوم لميزانية شركة التأمين كما يجب تمثيلها بما يعادلها في جانب الأصول من العناصر الآتية:[1]

* قيم الدولة: وهي تتمثل في كل من: سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، إضافة الى السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها. علما ان تمثيل الالتزامات المقننة من قيم الدولة يجب أن يساوي نسبة 50% على الأقل على أن يكون نصفها ممثلا بقيم متوسطة وطويلة الأجل.

*القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء: تتشكل من كل من السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛ السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية، عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر؛ السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

*الأصول العقارية: نجد ضمنها كل من العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر غير المقيدة بحقوق عينية، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

*توظيفات أخرى: تتمثل في كل من: السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع الى أجل لدى البنوك، وأي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 13_114 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين، مرجع سبق ذكره.

2 عرض لمسار التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من سنة 2013 الى سنة 2015

سيتم دراسة الالتزامات المقننة لشركات التأمين التي تنشط في سوق التأمينات الجزائرية خلال الفترة 2013_2015، إضافة الى كيفية توظيف هذه الالتزامات عبر قنوات الاستثمار المختلفة.

الجدول رقم 2: اجمالي الالتزامات المقننة حسب نوعيها

الوحدة: مليون دج	سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
مجموع الأرصدة التقنية	108071	**90,99**	121109	**92,58**	124718	**92,27**
مجموع الأرصدة المقننة	10706	**9,01**	9711	**7,42**	10454	**7,73**
اجمالي الالتزامات المقننة	**118777**	**100,00**	**130820**	**100,00**	**135172**	**100,00**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Les rapports d'activités des assurances (Années: 2013, 2014, 2015), Direction des assurances, Ministère des finances.

من خلال الجدول يتضح أن الأرصدة التقنية تمثل حصة الأسد من اجمالي الالتزامات المقننة خلال السنوات الثلاثة بنسبة تفوق 90%، في حين نسبة الأرصدة المقننة من اجمالي الالتزامات المقننة لا تتعدى 9% في كل سنوات الدراسة. ويرجع سبب ذلك الى أن الأرصدة التقنية عبارة عن مخصصات تهدف الى مواجهة مختلف الالتزامات المتوقعة والناجمة عن عقود التأمين وإعادة التأمين. في حين تهدف الأرصدة المقننة الى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها في حالة عدم كفاية الأرصدة التقنية بسبب نقص في تقييمها، أو عن تصريحات لخسائر بعد اقفال السنة المالية، أو نقص في قيمة الأصول الممثلة للالتزامات المقننة.

الجدول رقم 3: الالتزامات المقننة حسب عناصرها المكونة

الوحدة: مليون دج	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015

	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
رصيد التعديل	325	**0,27**	789	**0,60**	1009	**0,75**
رصيد التوازن	45	**0**	5	**0**	16	**0**
مجموع أرصدة الخسائر المطلوب دفعها في عمليات التأمين على الأضرار	63699	**53,63**	70480	**53,88**	72642	**53,74**
مجموع الأرصدة الحسابية (تأمينات الأشخاص)	2972	**2,50**	3740	**2,86**	5014	**3,71**
رصيد المساهمة في الأرباح التقنية والمالية	118	**0,10**	216	**0,17**	108	**0,08**
رصيد المشاركة في الأرباح والتخفيضات	199	**0,17**	177	**0,14**	280	**0,21**
رصيد الأقساط غير المكتسبة	40713	**34,28**	45702	**34,94**	45649	**33,77**
مجموع الأرصدة التقنية	108071	**90,99**	121109	**92,58**	124718	**92,27**
رصيد الضمان	1245	**1,05**	1275	**0,97**	1275	**0,94**
الرصيد التكميلي الالزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها	3164	**2,66**	3501	**2,68**	3619	**2,68**
رصيد أخطار الكوارث الطبيعية	4008	**3,37**	4790	**3,66**	5329	**3,94**
رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة	0	**0**	1	**0**	1	**0**
أرصدة مقننة أخرى	2289	**1,93**	144	**0,11**	231	**0,17**
مجموع الأرصدة المقننة	**10706**	**9,01**	**9711**	**7,42**	**10454**	**7,73**
اجمالي الالتزامات المقننة	**118777**	**100**	**130820**	**100**	**135172**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Les rapports d'activités des assurances (Années: 2013, 2014, 2015), Direction des assurances, Ministère des finances.

بالنسبة للعناصر المكونة للأرصدة التقنية، مثلت أرصدة الخسائر المطلوب دفعها في عمليات التأمين على الأضرار أكبر نسبة من اجمالي الالتزامات المقننة فهي تتعدى 53 % خلال الثلاث سنوات، يأتي بعده رصيد الأقساط غير المكتسبة بنسبة تتراوح من 33% الى ما يقارب 35%، في حين نسبة الأرصدة الحسابية التي تتعلق بتأمينات الأشخاص تراوحت من 2 الى 3%، باقي الأرصدة كادت نسبها تكون معدومة أو معدومة. ما يعكس حقيقة النشاط التأميني في الجزائر حيث النشاط التأميني في فرع الأضرار أكبر منه في فرع الأشخاص، رغم أهمية ما يمكن أن تدره تأمينات الأشخاص (خاصة أنواع تأمينات الحياة) من مدخرات معتبرة من شأنها تمويل الاقتصاد باستمرار. ما يدل على قلة اقبال الجزائريين على عقود التأمين على الأشخاص ما لم يستدعي تكوين أرصدة لمواجهة الخسائر، على عكس فرع التأمين على الأضرار.

أما بالنسبة لعناصر الأرصدة المقننة فقد كانت نسبها صغيرة جدا، تراوحت من لا شيء الى 3%، وقد كان رصيد أخطار الكوارث الطبيعية يمثل أكبر نسبة، والسبب راجع الى كون التأمين على أخطار الكوارث الطبيعية أصبح اجباريا بموجب الأمر 03_12 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بإجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية، في حين نسبة الرصيد التكميلي الالزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها لم تتعدى 2,68%، باقي الأرصدة لم تتعدى نسبها 1% من اجمالي الالتزامات المقننة. ما يدل على أن الأرصدة المقننة هي أرصدة إضافية في حال لم تفي الأرصدة التقنية بالالتزامات المطلوبة على الشركة.

الجدول رقم 4: التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب صنفها خلال الفترة 2015_2013

الوحدة: مليون دج

السنوات	سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015	
اجمالي الالتزامات المقننة	118.777		130.820		135.172	
قيم الدولة	80426	**40**	94800	**42**	113431	**45**
القيم المنقولة	17293	**9**	19760	**9**	20915	**8**
ودائع لأجل	66629	**33**	69885	**31**	69960	**28**

ودائع لدى المتنازلين	8597	4	10189	5	12514	5
مجموع التوظيفات المالية	**172945**	**86**	**194634**	**87**	**216820**	**86**
أصول ثابتة (عقارات)	27824	14	29255	13	35447	14
مجموع التوظيفات المالية	**200769**	**100**	**223889**	**100**	**252267**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: Les rapports d'activités des assurances (Années: 2013, 2014, 2015), Direction des assurances, Ministère des finances.

الشكل رقم 01: الالتزامات المقننة والتوظيفات المالية لشركات التأمين من سنة 2013 الى 2015

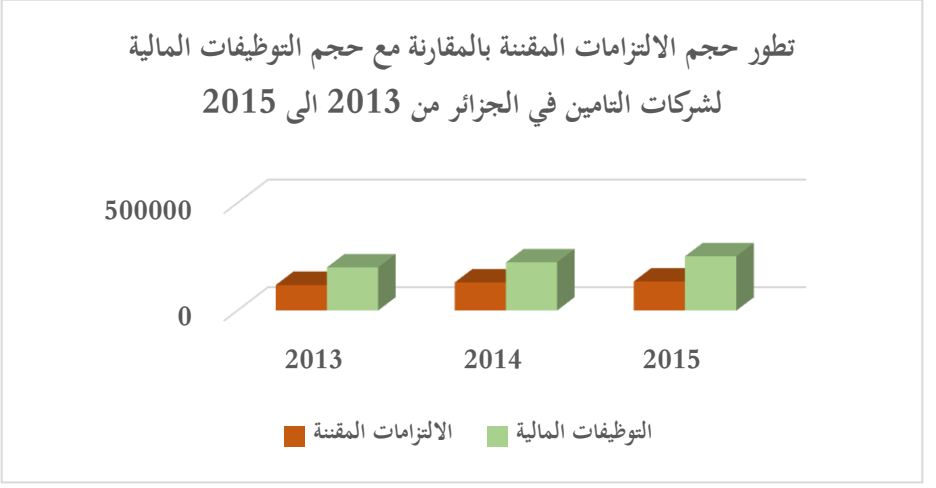

من خلال الشكل السابق يظهر أن اجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية لا تساوي الى حجم الالتزامات المقننة لنفس السنة، بل تفوقها بما يقارب النصف، ويرجع السبب في ذلك الى أن شركات التأمين تكون الالتزامات المقننة سنويا كنسبة من الأقساط المحصلة، ولا تتقيد شركات التأمين في توظيفاتها واستثماراتها بهذه الالتزامات المقننة التي تكونها في سنة معينة، وانما يمكن أن تضيف لها جزء من الالتزامات المقننة لسنوات سابقة، أو ما حققته من عوائد استثمار في سنوات سابقة بهدف زيادة استثماراتها ومنه زيادة عوائد الاستثمار ، وفق السياسة الاستثمارية التي تتبعها الشركة.

الشكل رقم 02: التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب صنفها خلال الفترة 2015_2013

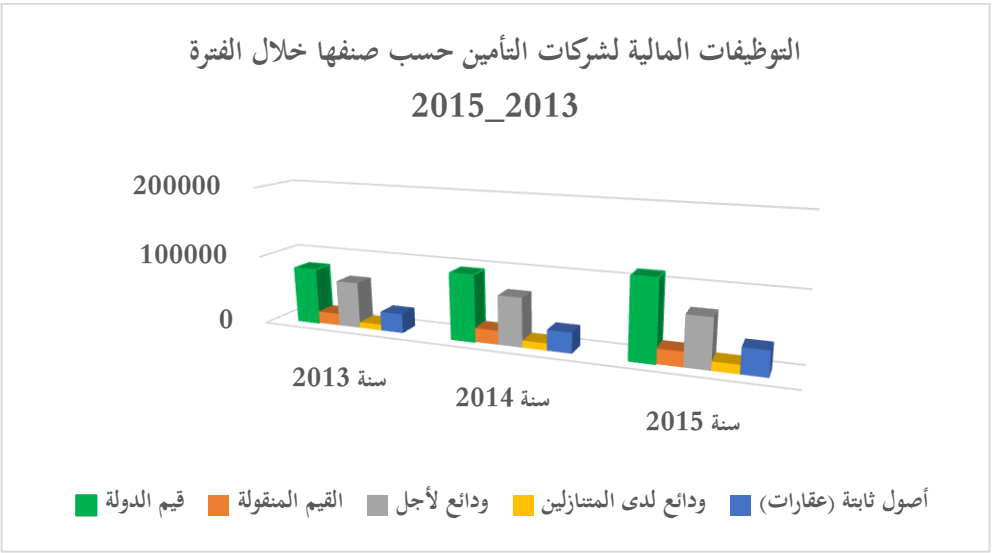

من خلال كل من الأعمدة البيانية والجدول السابق يتضح أن أكثر التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية استثمرت في شكل قيم الدولة، حيث تقترب نسبتها من النصف في السنوات الثلاثة (40، 42، و45% في سنة 2013، 2014، 2015 على الترتيب)، وهي نسب معتبرة تعبر عن الادخار الذي تعبئه شركات التأمين لخدمة مختلف المشاريع الاقتصادية العمومية والبنى التحتية والهياكل القاعدية التي تعتبر ذات أهمية للنهوض بالوطن. ويرجع ارتفاع هذه النسبة في هذا الصنف الى كون القانون قد حدد أكبر نسبة في التوظيفات المالية لشركات التأمين تكون ممثلة في قيم الدولة وهي تتعدى 50%، هذا من جهة، من جهة أخرى تعتبر عوائد الاستثمار في قيم الدولة مضمونة وفقا لسعر محدد مسبقا.

كما يلاحظ أن نسبة كبيرة من التوظيفات توجه للاستثمار في البنوك على شكل ودائع لأجل. حيث تبين مبالغ الودائع لدى البنوك ارتفاع طفيف من سنة لأخرى وانخفاض في حصتها من اجمالي التوظيفات المالية (33، 31، و28% من سنة 2013 الى 2015 على الترتيب)،

الا أنها تبقى معتبرة، معبرة عن حجم الادخار الذي يمول النشاط البنكي والسبب في ذلك يرجع الى أن عوائد الاستثمار في البنوك مضمونة وهي عبارة عن سعر فائدة محدد مسبقا، وقد تراوحت نسبة الاستثمار في العقارات ما بين 13 و14% بين سنوات الدراسة وهي معتبرة، نظرا لكون قيمة العقارات في تزايد في الحالات العادية ما يدر عوائد مضمونة.

أما بالنسبة للقيم المنقولة التي تراوحت ما بين 8 و9% وهي تعبر عن النشاط في السوق المالي، وتعتبر النسبة منخفضة انعكاسا لواقع عدم وجود نشاط في البورصة الجزائرية ومنه قلة الاستثمار في هذا المجال رغم أهميته، في حين نجد أن التوظيفات المالية في شكل ودائع لدى المتنازلين تعتبر الأكثر انخفاضا بنسبة تتراوح ما بين 4 و5% من مجمل التوظيفات المالية، وهي عبارة عن ودائع تودعها شركة التأمين بصفتها معيد تأمين لدى شركات تأمين أخرى لمواجهة الالتزامات التي تترتب عن العقود المتنازل عنها.

الخاتمة

يمكن لشركات التأمين أن تكون مصدرا مهما لتمويل الاقتصاد من خلال القدر الهائل من الأقساط المتجمعة، هذه الأخيرة يكوّن منها مخصصات بعد خصم التعويضات والمصاريف اللازمة، وتعتبر هذه المخصصات حلقة الوصل ما بين التأمين وتمويل الاقتصاد لأنها عبارة عن أموال تلتزم شركات التأمين بتكوينها بأمر من هيئات الاشراف والرقابة لمواجهة الالتزامات المتوقعة تجاه حملة وثائق التأمين، ولأنها كذلك فهي ترد في جانب الخصوم لشركات التأمين وطبعا ذلك يستلزم مقابلتها بعناصر من جانب الأصول، وتتمثل تلك العناصر في توظيف المخصصات السابقة في استثمارات عقارية، أسهم وسندات، شراء سندات وأذونات الخزينة، البنوك، وغيرها.

من خلال مضمون الدراسة تم التوصل الى جملة النتائج الآتية:

ـ تسمى المخصصات الفنية بالجزائر بالالتزامات المقننة، وتنقسم هذه الأخيرة الى الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية، وتمثل الأرصدة التقنية أكثر من 90% من اجمالي الالتزامات في حين كانت نسبة الأرصدة المقننة لا تتعدى 9%، والسبب في ذلك هو أن تكوين الأرصدة المقننة

غالبا عبارة عن هامش إضافي لمواجهة نقص في تقدير الأرصدة التقنية. كما أن الالتزامات المقننة المكونة لمواجهة الخسائر المتوقعة في تأمينات الأضرار كانت الأكبر قيمة عن مثيلتها في تأمينات الأشخاص، وتفسير ذلك هو نقص النشاط في فرع التأمين على الأشخاص ما لم يستدعي تكوين أرصدة لمواجهة الخسائر ما أثر على حجم توظيفات شركات التأمين على الأشخاص سلبا، رغم أهمية تأمينات الأشخاص في تمويل الاقتصاد من خلال ما يمكن أن تعبئه من مدخرات.

_ أما عن توظيف واستثمار هذه الأموال، فان مبالغ التوظيفات المالية تزيد عن الالتزامات المقننة غالبا، وهذا بسبب أن شركات التأمين لا تكتفي بتوظيف الالتزامات المقننة لسنة مالية معينة وانما تقوم بإضافة عوائد استثمار أو ما حققته من فوائض في سنوات سابقة.

_ بالنسبة لقنوات استثمار الالتزامات المقننة فان غالبيتها يتم استثمارها في شراء سندات تصدرها الدولة (أكثر من نسبة 40% من اجمال التوظيفات)، أما الودائع البنكية بحصة تقارب ثلث التوظيفات المالية، في حين وصلت نسبة الاستثمار في العقارات الى 14%، أما حصة السوق المالي من أموال شركات التأمين فقد تراوحت ما بين 8 و9%، في حين لم تتعدى ودائع شركات التأمين بصفتها معيد تامين 5% من اجمالي التوظيفات.

_ حجم هذه التوظيفات بأنواعها من سنة لأخرى لم يتغير كثيرا ويرجع ذلك الى أن نسب توظيف الالتزامات المقننة محددة حسب القانون، ما يقيد حرية توجيه أموال شركات التأمين، زد على ذلك عدم وجود سوق مالي نشط ما حدّ من حجم الاستثمار فيه، إضافة الى قلة اقبال الزبائن على عقود التأمين على الحياة ما حرم الاقتصاد من أموال معتبرة التي يمكن أن تمول المشاريع الاستثمارية خاصة التي تتصف بطول مدتها.

_ تمول شركات التأمين الاقتصاد من خلال الالتزامات المقننة التي يفرضها القانون كنسبة من الأقساط المحصلة، هذه الالتزامات عبارة عن مدخرات معبأة من قبل شركات التأمين، توظفها في أوجه استثمارية مختلفة. وعليه كلما اتسع النشاط التأميني لشركات التأمين (أي نمو حجم

لأقساط)، كلما اتسع أيضا النشاط الاستثماري لشركات التأمين ومنه القدرة على تمويل الاقتصاد. ونلمس ذلك في ضعف مؤشرات أداء قطاع التأمينات في الجزائر (معدل اختراق لا يتعدى 0,80%، ومعدل انتشار التأمين لا يتعدى 3270دج)، وهو ما يعكس ويؤكد صحة فرضية الدراسة، أي أن قدرة شركات التأمين على تمويل الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على تطور قطاع التأمينات، إضافة الى عوامل أخرى كدرجة الاقبال على تأمينات الحياة، مدى تطور السوق المالي، الإطار القانوني المنظم لعملية استثمار أموال شركات التأمين.

التوصيات المقترحة:

يجب معالجة النقائص الموجودة في نشاط التأمين الجزائري في حد ذاته للاستفادة من النشاط الادخاري لشركات التأمين في سبيل تمويل الاقتصاد الوطني. ومن بين الحلول المقترحة:

_ الاهتمام بتحريك نشاط فرع تأمينات الأشخاص لأنه مصدر مهم للمدخرات؛ الاهتمام بقطاع التأمين كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد في رسم السياسات الاقتصادية للوطن؛ منح حرية أكبر للشركات في استثمار مدخراتها؛ الاهتمام بتكوين الموارد البشرية في شركات التأمين، خاصة التي تهتم بالسياسة الاستثمارية للشركة؛ الاهتمام باحتياجات الزبائن من التأمين، واستحداث منتجات تتماشى مع ذلك بهدف زيادة الاقبال على عقود التأمين، ومنه زيادة الأقساط المحصلة، ما يزيد من الالتزامات المقننة المكونة ومنه مصادر تمويل الاقتصاد الوطني.

المراجع

1_ Rapport économique Algérie (Année 2016), Ambassade de Suisse/Alger, Edition 2017.

2_ قانون رقم 17_11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

3_ قانون رقم 15_18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

4_ Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Centre National de l'Informatique et de Statistiques, Direction générale des douanes, Ministère des finances, Année : 2016.

5_ Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Centre National de l'Informatique et de Statistiques, Direction générale des douanes, Ministère des finances, Année : 2017.

6_ Ministère des finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROSSANCE (SYNTHESE), Juillet 2016.

7_ OPEC Monthly Oil Market Report, (http://www.opec.org)

8_ FCE, Relève succinct des propositions et recommandations contenues dans le document portant, Contribution du forum des chefs d'entreprise –POUR L'EMERGENCE DE L'ECONOMIE ALGERIENNE-, JUIN 2015.

9_ الاتحاد العام العربي للتأمين (محمد الطير)، **الحسابات الفنية والمالية والاستثمار في شركات التأمين**، بدون ذكر دار النشر، مصر، 1994.

10_ علي أحمد شاكر ومنى محمد عمار، **إدارة ومحاسبة منشآت شركات التأمين**، مركز التعليم المفتوح (جامعة القاهرة)، مصر، 1994.

11_Conseil national des assurances, **Contribution des Assurance à l'économie**, revue de l'assurance N° 8, Janvier à Mars 2015.

12_ المرسوم التنفيذي رقم 13_114 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 28 مارس سنة 2013، يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين.

13_Les rapports d'activités des assurances (Années: 2013, 2014, 2015),Direction des assurances, Ministère des finances.